الأمم المتحدة

DP/FPA/2002/7

Distr.: General
1 May 2002
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢

١٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، جنيف

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

التقرير الدوري عن التقييم*

تقرير المديرة التنفيذية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٢
ثانيا – التقييمات القطرية	٤-١٢	٢
ثالثا – تقييمات البرامج المشتركة بين الأقطار	١٣-١٨	٦
رابعا – التقييمات المواضيعية	١٩-٢٩	٩
خامسا – التنظيم المؤسسي لنتائج التقييم	٣٠-٤١	١٢
سادسا – الإدارة المتعلقة بالنتائج: تشجيع ممارسات الرصد والتقييم	٤٢-٥٢	١٨
سابعا – توصية	٥٣	٢١

* أدى جمع وتحليل هذه البيانات اللازمة لتزويد المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى تأخير تقديم هذه الوثيقة.

280502 230502 02-36330 (A)

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير لعلم المجلس التنفيذي استجابة لمقرري مجلس الإدارة ٢٠/٨٢ و ٣٥/٩٠ ألف اللذين طلبا من المديرة التنفيذية إعداد تقرير كل سنتين عن حالة التقييم إلى المجلس. واستجابة للمناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ٢٠٠٠ لآخر تقرير مرحلي من هذا القبيل، يقدم هذا التقرير معلومات عن أنواع أنشطة التقييم واستخدام نتائجها وإضفاء الطابع المؤسسي على التوصيات التقييمية، وكذلك عن مبادرات تشجيع ممارسات الرصد والتقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان في سياق الإدارة على أساس النتائج.

٢ – وتتمثل العناصر الأساسية للتقييم لدى الصندوق في التقييمات المشاريعية للبرامج الفرعية/العناصر وتقييمات البرامج القطرية والتقييمات المواضيعية. وتتولى المكاتب القطرية التابعة للصندوق إدارة التقييمات المشاريعية للبرامج الفرعية/العناصر وتقييمات البرامج القطرية. أما التقييمات على الصعيد القطري فيضطلع بها خبراء استشاريون مستقلون، وغالبيتهم من الوطنيين، إلى جانب المتخصصين بأفرقة الخدمات التقنية القطرية. والتقييمات المواضيعية تدار على يد المقار، وتقوم بها أفرقة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين المستقلين. وفي قليل من الحالات، ارتأت المكاتب القطرية أيضا أن تجري تقييما مواضيعيا.

٣ – وارتفع مستوى الموارد المكرسة للتقييمات الخارجية في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالقياس إلى فترة السنتين السابقة، وذلك من ١٤٠ ٦٣٥ ٣ دولارا في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٧٥٦ ٣٦٢ ٤ دولارا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويرجع هذا أساسا إلى حدوث زيادات كبيرة في النفقات المتعلقة بتقييمات المشاريع والبرامج الفرعية والبرامج التي أجريت بمناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠٠١. وقد تطابق هذا المستوى المرتفع من أنشطة التقييم مع إعداد ٣٦ برنامجا قطريا جديدا في عام ٢٠٠١، وكان منها ١٦ برنامجا بمنطقة أفريقيا.

ثانيا – التقييمات القطرية

٤ – تبين من استعراض لأنشطة التقييم التي شرعت فيها المكاتب القطرية التابعة للصندوق أن هناك تحولا تدريجيا من الاضطلاع على نحو خالص تقريبا بالتقييمات المشاريعية النهائية إلى أنواع مختلفة من التقييمات يجري القيام بها في شتى مراحل تنمية وتنفيذ البرامج. وفي عدد من الحالات، كانت ثمة محاولات عند إجراء الاستقصاءات التشخيصية والدراسات وبحوث العمليات للحصول على معلومات أكثر كفاية بشأن القضايا التي اقترحت البرامج تناولها. وفي حالات ضئيلة، تم تقييم الأنشطة السابقة على المشاريع من أجل تقدير مدى

الأنشطة التحضيرية التي اضطلع بها قبل القيام بمسعى رئيسي. وبعد ذلك، استخدمت الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها في تصميم ورسم مشاريع كاملة.

٥ - وركزت بعض المكاتب الوطنية تقييماتها على تنفيذ المشاريع الجارية. وفي كينيا، على سبيل المثال، قُيمت أربعة مشاريع في منتصف الفترة على يد استشاريين وطنيين لتقدير الصلات القائمة بين تصميم المشروع ونواتج البرنامج الفرعي، وكذلك لتقييم القدرة على الإدارة المشاريعية الفعّالة، إلى جانب القيام بدرجة بالغة المحدودية بتقدير أثر التدخلات المشاريعية. وحددت هذه التقييمات مجالات للتحسين، وأدت، حتى في هذه المرحلة المبكرة، إلى تزويد مدراء المشاريع ببعض الدلالات عن مدى احتمال بلوغ هذه الأنشطة المشاريعية للنتائج المتوقعة. وفي الصومال استخدمت نتائج التقييمات كأساس لتوسيع نطاق المشاريع.

٦ - واضطلع على نحو متزايد بتقييمات للمشاريع والبرامج الفرعية بوصفها مدخلات لاستعراضات من استعراضات منتصف المدة تتسم بمزيد من التعمق واتساع النطاق، وذلك بهدف تحسين نوعية هذه العمليات. وفي مدغشقر، استُخدم خبراء استشاريون لتقييم المشاريع الجارية الرئيسية. ونوقشت نتائج التقييمات في اجتماع استعراض منتصف المدة لاتخاذ إجراءات للمتابعة. ويشير تحليل لاستعراضات منتصف المدة السابقة إلى أن هذه الظاهرة ترجع جزئيا إلى ميل المكاتب القطرية إلى إجراء هذه الاستعراضات بعد انقضاء منتصف الدورة البرنامجية. وينطبق هذا بصفة خاصة على البرامج التي تقل مدتها عن الدورة البرنامجية المتوسطة التي تبلغ مدتها أربع سنوات، وكذلك على الحالات التي أفضى فيها التنفيذ البرنامجي إلى القيام باستعراض منتصف المدة قرب نهاية الدورة البرنامجية. وكثيرا ما كان استعراض منتصف المدة المتأخر يمثل أقرب وقت ممكن لأي استعراض متعمق، كما أنه قد حل محل تقييم البرنامج القطري.

٧ - وتبين التجربة أن التقييمات من قبيل النوع المشار إليه أعلاه كانت ذات نفع في تقدير أداء البرامج. وفي لبنان، استخدم المكتب القطري خبراء استشاريين لاستعراض وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الفرعية إلى جانب البرنامج القطري فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والسكان والتنمية. وتناولت تقديرات البرامج الفرعية مدى ملاءمة كل من التصميم والنهج؛ ودرجة إنجاز النواتج المعلنة؛ وتحديد القيودات والاختناقات؛ وسلامة الرصد والتقييم؛ ونطاق الاستدامة. وركز التقييم البرنامجي القطري على تحليل العوامل التي تؤثر في إنجاز النواتج ومساهمتها في الأغراض البرنامجية والهدف العام أيضا. وتبين أن بعض النواتج البرنامجية لم تكن واقعية، كما أنها لم تعكس تماما المخاطر والافتراضات ذات الصلة. ولوحظ أيضا أن ليس ثمة مؤشرات مناسبة لقياس الأداء البرنامجي. واتضح أن عدم توفر عنصر للدعوة يشكل

تقييدا في التصميم الشامل للبرنامج القطري. وذُكر، في النهاية، أن التنسيق بين الوكالات المنفذة في البرامج الفرعية المتعلقة بالصحة الإنجابية يمثل منتجا ثانويا إيجابيا في البرنامج. وفي حالة لبنان، استُخدمت نتائج استعراض منتصف المدة، إلى جانب استعراض داخلي في العام الماضي للدورة البرنامجية، بوصفها مدخلا للتقييم السكاني القطري، بدلا من الاضطلاع بتقييم رسمي للبرنامج القطري.

٨ - وفي سري لانكا، قُيّم البرنامج القطري قبل وضع البرنامج المقبل. وبالإضافة إلى ذلك، قُيّمت كافة مشاريع حافظة البرامج في العام الأخير من الدورة البرنامجية، وأخذت في الحسبان عند صياغة البرنامج القطري الجديد. وعلى نحو مماثل، وفي الجمهورية الدومينيكية، قُيّمت كافة المشاريع كل على حدة، وانعكست النتائج والتوصيات في تقييم البرنامج القطري. وبشكل عام، اضطلعت قلة من المكاتب القطرية، مع هذا، بتقييم للبرنامج القطري قبل إتمام الدورة البرنامجية بكاملها. وكانت الضواغط الزمنية التي ترجع إلى حجم العمل لدى المكاتب القطرية، والمشاكل المتصلة بجدولة عملية تقييم البرنامج القطري من بين العوامل التي أسهمت في هذه الحالة. وفي عدد من الحالات، لم يكن هناك وقت لتقييم الأداء البرنامجي السابق من جراء التأخر في بداية الدورة البرنامجية، فضلا عن ضرورة مزامنة برنامج المساعدة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان مع برامج شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلاوة على هذا، وكما سبق القول، أدت التأخيرات في تنفيذ البرامج إلى القيام باستعراض منتصف المدة في وقت قريب جدا من نهاية الدورة البرنامجية، وهذا يعني بالتالي حدوث تداخل مع سائر المتطلبات، من قبيل تقييم البرنامج القطري وتقييم السكان على الصعيد القطري، كما قد يؤدي إلى جعل هذه المتطلبات فائتة الأوان. ويتولى الفريق العامل المشترك بين الشُعب والمعني بالمبادئ التوجيهية لعملية البرمجة، والذي أنشئ في منتصف عام ٢٠٠١، بأخذ هذه القضايا في اعتباره.

٩ - وغالبية المكاتب القطرية قد استخدمت تقييمات المشاريع والبرامج الفرعية، كما أنها، أو أنها، قد راعت نتائج وتوصيات استعراض منتصف المدة أثناء التقييم السكاني القطري. وفي بنغلاديش، استُخدمت الاستعراضات القطاعية، التي أعدت لاستعراض منتصف المدة، بوصفها مدخلا في تطوير البرنامج المقبل. وفي حالات أخرى، كان التقييم البرنامجي القطري بمثابة منتج ثانوي لعملية التنمية البرنامجية القطرية الجديدة، التي كثيرا ما نُظمت عند تطوير البرامج الفرعية، أو في وقت يقارب ذلك. وفي بعض الحالات، وفرت عمليات التقييم هذه بيانات أساسية لصوغ البرنامج أو البرنامج الفرعي في المستقبل. ولاقت التقييمات البرنامجية، حتى على هذا النحو، بعضا من الصعاب. فجمع البيانات بشكل منتظم لم يؤخذ تماما في الاعتبار في مجال إدارة البرامج، كما أنه لم يعترف بامكانات الإطار المنطقي

بوصفه أداة للرصد والتقييم. وبصورة غالبة، كانت هناك صعوبة في رصد وتقييم البرامج والمشاريع، كميا ونوعيا، من جراء نقص البيانات الأساسية التي تتيح المقارنات قبل البرامج وبعدها.

١٠ - وبصفة عامة، أشارت تقييمات البرامج القطرية التي أجريت أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ضرورة كفالة مزيد من الملكية لعملية التنمية البرنامجية. ويرجع هذا بشكل أساسي إلى تطبيق نهج الإطار المنطقي في سياق صدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، مما يعود جزئيا إلى محدودية إلمام النظراء الوطنيين بالمفاهيم المستندة إلى النتائج واستخدام الإطار المنطقي بوصفه أداة لتخطيط البرامج. وفي سري لانكا، كان ثمة تشديد على أهمية تصور واستيعاب هذه المفاهيم من قبل الوكالات الحكومية والوكالات المنفذة. وحذرت التقييمات من المغالاة في الأهداف البرنامجية، وأوصت بتركيز موارد البرامج على نحو أكثر استراتيجية. وأشارت أيضا إلى أنه ينبغي للصندوق أن يكون أكثر مراعاة لقضايا الاستدامة. وذكرت التقييمات بشكل مستمر ضرورة استعراض قدرات الوكالات التنفيذية والمنفذة، إلى جانب إيلاء مراعاة متأنية لتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة. وأكدت أيضا أن ثمة حاجة إلى تعزيز الآليات الوطنية (المركزية والمحلية) لتنسيق برامج السكان والصحة الإنجابية وضمان القيام بمزيد من التآزرات في نطاق البرامج الفرعية والمشاريع الجزئية التي تتلقى مساعدة الصندوق، وفيما بين هذه البرامج والمشاريع. وفي غالبية الحالات، أوصت تقييمات البرامج القطرية بجعل الدعوة بمثابة استراتيجية برنامجية لاحقة، بدلا من أن تكون برنامجا فرعيا مستقلا. وحثت التقييمات أيضا على الأخذ بنهج أكثر انتظاما عند تخطيط وتقييم نتائج تدخلات تنمية القدرات. وتبين من التقييمات بصورة عامة، في نهاية الأمر، أن استراتيجيات الصندوق قد أيدت بفعالية فكرة التحول من تنظيم الأسرة إلى الصحة الإنجابية، وذلك بالرغم من الحاجة إلى إيلاء شيء من الاهتمام بتقريب تدخلات الصحة الإنجابية من الإصلاحات في القطاع الصحي.

١١ - وفي كافة الحالات، استُخدمت نتائج التقييم في تحسين إدارة وآثار البرامج في المستقبل. وقد شجعت نتائج بعينها تصميم البرامج والبرامج الفرعية المقبلة على الصعيد القطري. وفي حالات قليلة، أسهم التقييم في تحقيق المقاصد المتعلقة بتحديد معالم البرنامج التي قد تكون قابلة للتكرار، كما أنه قد أثر في اختيار نظراء البرنامج وفي صوغ المشاريع. وفي الجمهورية الدومينيكية، ساعدت الدروس المستفادة من البرنامج السابق في تشكيل أنهج جديدة للدورة البرنامجية المقبلة. وفي فييت نام، استند البرنامج الجديد إلى المنجزات البرنامجية السابقة والدروس المستفادة من تحديات الماضي. وكان ثمة مزيد من الاهتمام أيضا بوضع بيانات أساسية واستحداث نظام للرصد والتقييم في بداية الدورة البرنامجية الجديدة. وكانت

نتائج التقييم كذلك بمثابة مدخلات في التقييم القطري الموحد بالأمم المتحدة، وكذلك في صوغ أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٢ - وفي النهاية، وفي حالات قليلة، كان من رأي المكاتب القطرية أن تركز على التقييمات المواضيعية، كما أنها درست مواضيع شاملة ذات أهمية أو صلة بالبرنامج القطري على نحو محدد. وفي كولومبيا، اضطلع المكتب القطري بتقييم آثار الأنشطة التدريبية التي تقدمها المكسيك في مجال الصحة الإنمائية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستنتج التقييم أن مبادرات التدريب لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وخاصة البرامج المشتركة بين بلدان الجنوب التي تتعلق بالمكسيك وكولومبيا، قد أسهمت في تنمية القدرات المستدامة، حيث زودت الأفراد والمنظمات بالقدرات التقنية والدعم بصورة معززة. وارتأى المكتب القطري بنيبال أن يجري تقييما مواضيعيا بشأن دعم الصندوق لتنمية الموارد البشرية في مجال البرامج الفرعية لاستراتيجيات الصحة الإنجابية والسكان والتنمية. واستهدف هذا التقييم تحديد مدى أهمية وكفاءة وفعالية واستدامة دعم الصندوق لتنمية الموارد البشرية. وقد استخدم للمساعدة في تحديد نطاق الوفاء بأهداف هذه التنمية الواردة في استراتيجية التدريب الوطني؛ وتحليل عملية بناء القدرات؛ وإبراز الدروس المستفادة فيما يتعلق بالدعم في المستقبل. وأوضح التقييم أن دعم الصندوق قد أفاد في تحسين وصول وشمول خدمات الصحة الإنجابية المقدمة من خلال توفير التدريب لمن يقدمون هذه الخدمات على شتى المستويات. وقد نجم عن هذا تزايد توفر واستعمال الخدمات، كما أن هذا قد أسهم في زيادة معدل شيوع وسائل منع الحمل، إلى جانب هبوط معدل الخصوبة الإجمالي خلال السنوات. وتبين أيضا أن دعم الصندوق قد عاد بالنفع فيما يتصل برفع مستوى الوعي بقضايا السكان والتنمية، من خلال تقديم المساعدة لمؤسسات البحث والتعليم في مجال السكان وإضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف السكاني في مناهج المدارس/الجامعات. وأعزى التقييم أيضا مزيدا من الوعي لأنشطة الدعوة المدعمة من الصندوق والموجهة نحو القادة المحليين، إلى جانب النهوض بالقدرات داخل الوزارات الرئيسية بشأن تخطيط وإدارة البرامج المتعلقة بالسكان ونوع الجنس. وقد روعيت النتائج والتوصيات عند وضع البرامج الفرعية والمشاريع الجزئية المتعلقة باستراتيجيات الصحة الإنجابية والسكان والتنمية، وذلك في البرامج القطرية التي شُرع فيها منذ وقت قصير.

ثالثا - تقييمات البرامج المشتركة بين الأقطار

١٣ - بدأ تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ في عام ٢٠٠١. وبغية كفالة الاضطلاع برصد أكثر دقة للبرنامج، قام فريق عامل مشترك بين الشُعب بوضع

نظام للرصد يستند إلى النتائج، حيث سيشكل هذا النظام أساسا لتحليل فعالية البرنامج الأقاليمي، إلى جانب تكامله وفائدته في الوفاء باحتياجات البلدان. وسيشكل أيضا مدخلا في استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٢ للبرنامج، وسيسترشد به عند البت بشأن الاتجاه البرنامجي في المستقبل. وفي هذا المنحى، ستراعى أيضا نتائج التقييم.

١٤ - وتتضمن بعض التقييمات التي استكملت مؤخرا شراكات صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الاتحاد الدولي لطب النساء والتوليد وشركة فارماسيا - أبجون المحدودة والبنك الدولي، وعلى نحو محدد مبادرة انقاذ الأمهات، التي قُيمت في عام ٢٠٠١ على يد خبراء استشاريين خارجيين. وفي إطار هذا المشروع، تعمل أفرقة من المتخصصين في طب النساء والتوليد من البلدان المتقدمة النمو مع نظيراتها في البلدان النامية للاضطلاع بمشروع تجريبي لتوفير أو تحسين خدمات الطوارئ المتعلقة بالرعاية أثناء التوليد. وقد أديرت مشاريع في إثيوبيا وموزامبيق وأوغندا وباكستان والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا. وأكدت شركة فارماسيا - أبجون أنها ستوفر تمويلا إضافيا، وبدأت المشاريع في التماس الدعم من الحكومات الوطنية والمانحين الثنائيين، وذلك في محاولة لدمج التجارب الاسترشادية في البرامج الوطنية للأمومة المأمونة.

١٥ - وبصفة خاصة، أدى التقييم إلى قرار المشروع التجريبي بأوغندا في منطقتين إضافيتين. وعرضت النتائج المنجزة على اللجنة الوطنية المعنية بالأمومة المأمونة. وشملت هذه النتائج زيادة نسبة حالات الولادة المعقدة التي تمت في مستشفى المنطقة. وكانت هناك زيادة شاملة أيضا في استخدام مرافق الصحة العامة بكافة أنحاء المنطقة التي شملها التدخل، وذلك في ضوء تحسين الإدارة وتحسين نوعية رعاية الأمومة الموفرة في هذه المرافق. وتحسن أيضا الاتصال مع المجتمعات المحلية المعنية. واللجنة الوطنية المعنية بالأمومة تأخذ هذه النتائج في اعتبارها عند قيامها بتعديل السياسة الوطنية وخطة العمل في مجال الأمومة المأمونة. ولوحظت زيادة مماثلة في استخدام المرافق بباكستان. وسيلقى المشروع التجريبي كذلك دعما من إدارة التنمية الدولية لكفالة تكراره بجميع أنحاء الإقليم. وفي موزامبيق، وضعت الخطة الوطنية للأمومة المأمونة وفقا للنموذج الوارد في المشروع التجريبي، وهو نموذج سببي يستند إلى التأخيرات الثلاثة: التأخير في الإقرار بوجود التعمق والتماس الرعاية؛ والتأخير في النقل إلى مستوى الرعاية المناسب؛ والتأخير في تلقي الرعاية داخل المرفق. ومن الواجب أن تواجه هذه التأخيرات من أجل تقليل معدل وفاة الأمهات ومرضهن.

١٦ - وفي عام ٢٠٠١، تولى خبير استشاري خارجي تقييم مشروع بشأن التعليم عن بُعد في مجال قضايا السكان، وهو مشروع تعاوني لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان وكلية

موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا والجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة، بتمويل من مؤسسة الأمم المتحدة. ويعتمد هذا المشروع على الحواسيب وشبكة إنترنت، فيما يتصل بالبريد الإلكتروني إلى حد كبير، وهو يتضمن عنصرين تقليديين هامين؛ مواد دراسية ترسل بالبريد إلى الطلبة؛ ومدرسون ييسرون التعليم. ويستغرق إكمال الدورة الدراسية العادية ثمانية أسابيع تقريبا. وأظهر التقييم أن هذا النهج مباشر وفعال من حيث التكلفة. وكان ثمة اختبار ميداني لإحدى الدورات الدراسية أثناء التقييم، ومن ثم، فقد تعذر التأكد من كيفية مسيرة هذه الدورة في الممارسة العملية. وفي ضوء توسيع نطاق الجمهور المستهدف أساسا من النظراء الوطنيين فيما يشمل موظفي الصندوق في الميدان وفي المقر، أثار التقييم بعض الشواغر بشأن قدرة المشروع على الاستجابة للطلب المتزايد. وأوصى التقييم بالاستمرار في المشروع. ونوقشت النتائج والتوصيات في حلقة تدريبية، وقدمت أفكار ثاقبة مفيدة تتعلق بالاضطلاع بدراسة أكثر دقة للقضايا من قبيل الاحتياجات من المدرسين والتسجيل وطرق الرصد.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، استخدم تقييم سبق الاضطلاع به في عام ٢٠٠٠ للمشروع الإقليمي المتعلق بتوفير الدعم لسياسات السكان والتنمية بالبلدان العربية في منطقتي غربي آسيا وشمال أفريقيا في زيادة تركيز مشروع لاحق يرمي إلى استحداث نظام متكامل للسياسة السكانية. ويقصد بهذا النظام مساعدة البلدان في رصد المنجزات المتحققة في مجال تنفيذ سياساتها السكانية، التي وضعت وفقا لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتبين حتى الآن أن هذا النهج الجديد بالغ النفع فيما يتصل بالتعاون بين صندوق السكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويجري في الوقت الراهن تقييم مشروع إقليمي آخر بشأن إدماج الصحة الإنجابية في برامج الكشافة والمرشدات. وقد قام هذا المشروع، الذي شرع فيه في إطار الدورة البرنامجية الإقليمية السابقة بدمج موضوع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في برنامج تدريبي لتعليم الأنداد مهارة حياتية. ويرمي هذا المشروع إلى التأثير على سلوك أعضاء الكشافة والمرشدات وأقاربهم.

١٨ - وعلاوة على ذلك، فإن من الجدير بالذكر أن ثمة مشروعا إقليميا بشأن التدريب المتقدم في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وهو يتعلق بمقدمي الخدمات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويتضمن هذا المشروع التدريب على استخدام التكنولوجيات المتقدمة في ميدان الصحة الإنجابية (بما فيها رعاية المواليد). ويعقب كل دورة تدريبية تقييم دقيق للدورة الدراسية من جانب المشاركين. وقد أدت هذه التقييمات إلى تعديل موعد الدورة، وإلى تغيير مواضيعها كذلك. وعلى سبيل المثال، كانت من بين المواضيع التي أضيفت إلى الدورة، تناول التعقيدات المتصلة بالإجهاض غير المأمون ورعاية المواليد والولادة المأمونة والعدوى

المنقولة بالاتصال الجنسي. وتقوم لجنة أوروبية للتدريب العلمي، تتألف من رؤساء المعاهد الأوروبية والمكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمنظمة الصحة العالمية باستعراض هذا المشروع على أساس سنوي.

رابعا – التقييمات المواضيعية

الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٩ – خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، أجرى الصندوق تقييما خارجيا لدعمه المقدم إلى التدخلات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، باستخدام برامج قطرية مختارة سبق وضعها في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ بوصفها دراسات إفرادية. ومنذ ذلك التقييم، تغيرت الحالة في العالم، كما تزايدت المشاركة التشغيلية للصندوق في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما في سياق الصحة الإنجابية للمراهقين. وفي ضوء الآثار المخربة التي يحدثها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة لرفاه السكان والمجتمعات، إلى جانب الأولوية العالية المعزاة إلى هذا الموضوع لدى الصندوق، شرع الصندوق في عام ٢٠٠١ في تقييم للمتابعة يرمي إلى تقدير: (أ) كيفية تغير استراتيجيات وأنهج الصندوق المتصلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ عامي ١٩٩٧-١٩٩٨؛ (ب) ما إذا كانت هذه التغيرات قد حسنت من إنجازات ونتائج التدخلات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد القطري، وخاصة فيما يتصل بالأهمية والفعالية والكفاءة والاستدامة، وكيف تم ذلك؛ (ج) ما هي القضايا والتحديات الجديدة التي يواجهها الصندوق؛ (د) وما هو الاتجاه الذي يتعين على الصندوق أن يتخذه على الصعيد الاستراتيجي في المستقبل.

٢٠ – ويركز التقييم على أربعة مجالات: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية فيما يتعلق بالشباب؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية فيما بين النساء ومنع انتقال هذا الفيروس إلى أطفالهن والشركاء السلبيون وفيروس نقص المناعة البشرية؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لدى الرجال؛ وبرمجة الرفالات. وثمة دراسة أيضا لقضايا عامة من قبيل استراتيجيات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتصميم البرامج، وإدارة البرامج، والرصد والتقييم، والتنسيق، والمشاركة. ونظرا لأهمية أنشطة الوقاية، سواء في المناطق التي يتفشى فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أم المناطق التي لا يزال فيها هذا الوباء محدودا، فإن التقييم يتضمن خمس دراسات إفرادية من أربع مناطق: ملاوي وغانا من أفريقيا؛ وبنغلاديش من آسيا؛ وهندوراس من أمريكا الوسطى، وألبانيا من أوروبا الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك،

اضطلع بثلاثة استعراضات مكتبية لتلك البلدان التي أجريت فيها تقييمات في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، وهي أوغندا وكينيا وتايلند. وستوفر حصيلة التقييم مدخلا للتقييم الخارجي الذي يشمل خمس سنوات والذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذي يجري في نفس الوقت.

٢١ - وقام فريق تقييمي يتألف من خبراء استشاريين مستقلين، بالإضافة إلى متخصص من فريق الدعم التقني القطري، بإجراء دراسة إفرادية تجريبية من أجل القيام باختبار ميداني لوسائل جمع البيانات المعدة للتقييم. وكانت البيانات الإحصائية محدودة نظرا لعدم توفر بيانات في القوالب المطلوبة، من قبيل البيانات الموزعة حسب الجنس والعمر. وبدأت الدراستان الإفراديتان لهندوراس وألبانيا قبيل نهاية عام ٢٠٠١. وستكمل الدراستان الإفراديتان المتعلقتان ببنغلاديش والصين في عام ٢٠٠٢.

٢٢ - وبمجر انتهاء الدراسات، ستعرض النتائج على المجلس التنفيذي في وقت لاحق.

الأنشطة المشتركة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٣ - في عام ٢٠٠١، تعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إعداد تقييم الخمس سنوات لهذا البرنامج. وأسهم الصندوق في وضع وثيقة الولايات، وتحديد المرشحين للهيئة الإشرافية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق في اجتماع الأطراف المؤثرة، كما قدم بيانات لفريق التقييم.

٢٤ - وإلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، شارك الصندوق أيضا في إجراء تقييم سريع للأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نص المناعة البشرية/الإيدز، مما اضطلع به فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني باستجابة الأمم المتحدة على الصعيد القطري لفيروس نص المناعة البشرية/الإيدز. وكانت الجهود قيد الإعداد لإجراء دراسة إفرادية قطرية مشتركة مع المشاركين في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتبار ذلك مدخلا في تقييم السنوات الخمس لهذا البرنامج، ولكن ذلك لم يتحقق، مما يرجع جزئيا إلى عدد التقييمات الجارية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جانب المنظمات كل على حدة.

مساهمة الصندوق في تنمية القدرات الوطنية

٢٥ - في ضوء قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ الذي يؤكد أن بناء القدرات جدير بأن يعرب عنه بوضوح بوصفه هدفا من أهداف المساعدة التقنية التي توفرها الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، ووفقا للإطار التمويلي المتعدد السنوات لدى الصندوق، حيث يشكل

بناء القدرات إحدى الاستراتيجيات الأربع التي يستخدمها الصندوق، من أجل مساعدة البلدان في بلوغ أهدافها المتعلقة بالسكان والتنمية، قام الصندوق في عام ٢٠٠١ بتصميم تقييم مواضيعي لتحليل واستقاء الدروس المستفادة من دعم الصندوق لتنمية القدرات الوطنية في مجال الصحة الإنجابية واستراتيجيات السكان والتنمية. ويتمثل الغرض من التقييم في: (أ) تقدير فعالية المساعدة المقدمة من الصندوق منذ منتصف الثمانينات في ميدان تنمية قدرات الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في مجال الصحة الإنجابية واستراتيجيات السكان والتنمية؛ (ب) إبراز مواطن التقدم ومواطن التوقف مع تعليل كل من الحالتين؛ (ج) توفير التوجيه اللازم للصندوق بشأن استراتيجيات البرامج في المستقبل والإجراءات التشغيلية والتغييرات التنظيمية اللازمة لزيادة فعالية تدخلات الصندوق من أجل تنمية القدرات.

٢٦ - وستعقد حلقة تدريبية في منتصف عام ٢٠٠٢ لمناقشة النتائج مع المقيمين المشاركين، وذلك لدى الصندوق. وستستخدم النتائج والتوصيات باعتبارها مدخلا في البرمجة في المستقبل.

٢٧ - وفي إطار عدم توفر منهجية تقييم قياسية لتقدير دعم المانحين لتنمية القدرات، استخدمت مجموعة متنوعة من الأنهج بالصيغة التي وضعت بها من قبل كل فريق من أفرقة التقييم. واستعمل القائمون بالتقييم ورقة مفاهيمية ودليلا للتقييم كمرجعين عامين. وجرى تقاسم دليل التقييم المتعلق بتدخلات تنمية القدرات على صعيد الصندوق بأكمله. وشملت أنهج التقييم: التركيز على التدريب الممول من قبل الصندوق إلى جانب العوامل المعوقة والميسرة لاستخدام معارف ومفاهيم جديدة (فييت نام وكوت ديفوار)؛ وتحليل أبعاد تنمية القدرات في التدخلات الممولة من الصندوق بدول مختارة (نيجيريا)؛ ودراسات إفرادية متعمقة لمشاريع محددة في مجال الصحة الإنجابية واستراتيجيات السكان والتنمية (مصر وجمهورية إيران الإسلامية)؛ والاضطلاع داخل القطاعات، وفيما بين القطاعات، بتحليل الصلات القائمة بين تنمية القدرات وتنمية الموارد البشرية ونقل المعارف والإرساء المؤسسي (البرازيل).

٢٨ - وتبين نتائج التقييم حتى الآن أن أكثر من ثلثي الأموال البرنامجية للصندوق ينفق على أنشطة أساسية لتنمية القدرات. وهذه الأنشطة تتضمن أنواعا مختلفة من التدريب فيما يتعلق بالنظراء الوطنيين على مختلف المستويات (٢٠-٣٥ في المائة من ميزانيات البرامج بصفة عامة)؛ وتحسين العمليات والمهام التقنية والتنظيمية (من قبيل نظم المعلومات الإدارية في وزارات الصحة)؛ ورفع مستوى أداء النظم المعقدة المكونة من شبكة من المنظمات (من قبيل

وضع استراتيجية وطنية للصحة الإنجابية)؛ وتناول احتياجات الزبائن والمجتمعات المحلية فيما يتصل بالمعلومات من خلال أنشطة الدعوة وزيادة التوعية. ومع هذا، فإن التقييم يلاحظ أن انعدام التقييم والمتابعة يدل على أن المبرمجين لا يستطيعون قياس آثار جميع أنشطة التدريب التي يساندها الصندوق.

٢٩ - وتبين من التقييم أن ثمة عددا من التدخلات الناجحة في مجال القدرات، ومنها على سبيل المثال البرازيل وكوت ديفوار ومصر. ومع هذا، فإنها لم تكن راجعة إلى نهج استراتيجي على صعيد المنظمة بكاملها فيما يتصل بتنمية القدرات؛ بل أنها كانت حصيلة معارف ومبادرات كل من مدراء ومنفذي البرامج. ومن الواجب على نهج الصندوق في بناء القدرات أن يركز بشكل أكثر استراتيجية على قضايا تنمية القدرات. والقدرات ناتج ثانوي لتنفيذ البرامج والمشاريع. ولا تتوفر لدى الصندوق سوى وسائل أو أطر قليلة لمساعدة الموظفين في تحليل القدرات. وثمة حاجة إلى وسيلة أكثر انتظاما لرصد وتقييم قضايا القدرات. والصندوق بحاجة أيضا إلى القيام على نحو مستمر بتنظيم وتوفير ما تم تجميعه من خبرات ومعارف في مجال تنمية القدرات. وغالبية المشاريع التي تتلقى دعم الصندوق تركز على الإمداد بالمدخلات، كما أنها تميل إلى افتراض وجود علاقة خطية بين السبب والنتيجة، وهي نادرا ما تتناول قضايا الأداء والاستدامة. ويتمثل الاتجاه في التركيز على تحسين القدرة والأداء على الصعيد الفردي من خلال التدريب وتوفير المعدات، إلى جانب تقديم مساعدة تقنية بأدنى حد من أجل تحسين النظم المؤسسية. وبصفة عامة، يحتاج الصندوق إلى التوصل إلى تصور مشترك يتسم بمزيد من اتساع النطاق لمفهوم تنمية القدرات، وأثره فيما يتعلق بسياسات البرمجة والاستراتيجيات والصلاحيات التنظيمية لدى الصندوق. وهذه بعض القضايا التي سيساعد التقييم في تناولها.

خامسا - التنظيم المؤسسي لنتائج التقييم

٣٠ - خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، اتخذ الصندوق عددا من الإجراءات الهامة للتنظيم المؤسسي للنتائج المستقاة من التقييمات والدروس المستفادة. وثمة عدد كبير من الأنشطة المعززة في مجال مكافحة الصندوق لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، على سبيل المثال، يستند إلى توصيات تقييم الصندوق في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ للتدخلات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى جانب توصيات التقييم في عام ١٩٩٨ بشأن تنفيذ تصور الصحة الإنجابية. وقد ركزت الأنشطة البرنامجية، على سبيل المثال، على تشجيع الوعي وإدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في البرامج، وزيادة الآثار إلى أقصى حد من خلال التدخلات الهادفة وتركيز الموارد

على الجماعات المستهدفة؛ إلى جانب تعزيز الخبرة التقنية والبرنامجية بالتعاون مع سائر الشركاء. ولقد أجمل الاتجاه الاستراتيجي للصندوق في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في ورقة مقدمة إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية بعام ٢٠٠١، حيث تمت موافقته عليها، وعنوان هذه الورقة ''الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥''، ويشير هذا الاتجاه الاستراتيجي إلى مجالات رئيسية تشمل الوقاية لدى الشباب، والوقاية فيما بين الحوامل، وبرمجة الرفالات على نحو شامل. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٢، ستكون الاستراتيجية المؤسسية للصندوق بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية قد استكملت وعممت بوصفها إطارا لتخطيط وتنفيذ البرامج على الصعيد القطري.

٣١ - وفي محاولة لتوفير خبرة تقنية أفضل في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بكافة المناطق، زودت أفرقة الدعم التقني القطري لدى الصندوق بمتخصصين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وسوقيات السلع الأساسية. وتعززت القدرات أيضا في مكاتب قطرية مختارة من خلال تشغيل موظفي مشاريع وطنية يتمثل تخصصهم في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأنتج الصندوق العددين الأولين من سلسلة من التوجيهات البرنامجية التي تصدر كل شهرين تحت عنوان ''الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية الآن''، بهدف تزويد الموظفين، وخاصة الموظفين الميدانيين، بمعلومات موجزة عن مختلف جوانب الأولويات الاستراتيجية للصندوق ودوره البرنامجي في كل مجال من المجالات، وذلك لإرشاد المكاتب القطرية لدى استجابتها لاحتياجات البلدان. وبغية الإمعان في بناء القدرات المؤسسية، يتولى الصندوق اليوم إعداد وحدات تدريبية بالاشتراك مع جامعة ماهيدول في تايلند وبالتعاون مع سائر مؤسسات وخبراء التدريب. وستدار هذه الوحدات المتعلقة بتدريب المدربين في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية على يد موظفين مختارين في عام ٢٠٠٢. ويتمثل الهدف المنشود في زيادة المعارف والمهارات اللازمة لدعم الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في خدمات الصحة الإنجابية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة، وكذلك في تنمية السياسة السكانية. ومن المتوقع خلال العامين القادمين أن يتم تدريب جميع موظفي الصندوق، فضلا عن نظراء وطنيين مختارين، في مجال برمجة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٣٢ - وكذلك تعاون الصندوق مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ووفر له الدعم، في إعداد وثيقة توجيهية برنامجية بشأن تقديم المشورة فيما يتعلق بالعدوى المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية في أطر الصحة الإنجابية، وهذا سيزود مقدمي الخدمات والزبائن بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بناء على تقييم حالات المخاطرة وتوفير التوجيه

في مجال اتباع سلوك جنسي يتسم بمزيد من الأمان. ولقد اضطلع باختبارات ميدانية لمشاريع مذكرات استشارية في الهند وفي بلدان بأفريقيا، وسوف تنشر في وقت مبكر من العام القادم. وتعاون الصندوق أيضا مع مجلس السكان في إعداد وثيقة توجيهية برنامجية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في سياق أوضاع الصحة الإنجابية. وستكون هذه الوثيقة بمثابة وثيقة أساسية فيما يتصل بمقدمي الخدمات في مراكز توفير خدمات الصحة الإنجابية والموظفين العاملين في ميدان برمجة الصحة الإنجابية، من أجل إدماج القضايا المتصلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في خدمات الصحة الإنجابية.

٣٣ - ومن منطلق الاستجابة لتوصيات التقييم بشأن إدارة البرامج، أصدر الصندوق تعميمات للموظفين تتضمن التشديد على أهمية تعزيز أعمال الصندوق في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وتسليط الضوء على ما يتطلبه ذلك من التزام وتفان على جميع الأصعدة، وضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات. وقد أدرجت مؤشرات تتعلق برصد التقدم والأداء في الجزء الذي يضطلع به الصندوق من الميزانية الموحدة وخطة العمل لدى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الفترتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وفيما يخص قضايا التنسيق والتعاون، يتولى الصندوق اليوم رئاسة لجنة المنظمات المشاركة في الرعاية لدى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك رئاسة الفريق العامل المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ورئاسة ما يقرب من ٢٥ من أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي يبلغ عددها ٨٦ فريقا، حيث يشارك الصندوق على الصعيد القطري. وعمل الصندوق أيضا في إطار الشراكة مع الحكومات وسائر الوكالات والمنظمات غير الحكومية من أجل توفير استجابة منسقة لهذا الوباء. وتشمل بعض الأمثلة تحالف الشباب الأفريقي، والشراكة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، والدعوة المشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والمبادرة المشتركة بين اللجنة الأوروبية والصندوق بشأن الصحة الإنجابية في آسيا، والاستراتيجية العالمية لأمن سلع الصحة الإنجابية.

٣٤ - وبغية زيادة توضيح الاستجابة المؤسسية للصندوق لتشجيع القيام بالتنسيق والتعاون على نحو أفضل في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أسهم الصندوق في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، بتوفير مدخلات من أجل مشروع إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمد فيما بعد بالتزكية. وشارك الصندوق في ثلاثة اجتماعات

من اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة، كما أنه قد شارك في رئاسة إحداها. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الصندوق اجتماعين جانبيين في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية، وهما: مناظرة على الصعيد الوزاري بشأن نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومناظرة عن البرمجة الاستراتيجية فيما يتصل بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وعلى سبيل متابعة دورة الأمم المتحدة الاستثنائية، تولى الصندوق رئاسة الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي صاغ المذكرة التوجيهية للمجموعة التي تستهدف نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين: الإجراءات اللازمة على الصعيد القطري لدعم إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٥ - وفي إطار التعاون مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر المشاركين في الرعاية، سيتولى الصندوق الدعوة لإجراء مناقشات تتسم بالتركيز على تنسيق وتوفيق السياسات والأنشطة الموجهة نحو الشباب وفي مجال برمجة الرفالات. ولقد وقع الاختيار على الصندوق أيضا كيما يترأس ثلاثة من فرق العمل المشتركة بين الوكالات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي مسؤولة عن توفير نواتج بعينها ذات حدود زمنية فيما يتصل بالشباب وبرمجة الرفالات ونوع الجنس. وفي سياق الصندوق، تعزز تنسيق أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال تشكيل فريق عامل مشترك بين الشعب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يتضمن متخصصين من أفرقة الدعم التقني القطري.

٣٦ - وقد أحرز تقدم كبير في مجال تناول توصيات التقييم المتعلقة ببرمجة الرفالات. وقد تحددت البرمجة الشاملة للرفالات بوصفها مجالا أساسيا لاستراتيجية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لدى الصندوق؛ كما نُظمت حلقات دراسية عن الحماية المزدوجة؛ وثمة استمرار في الجهود الرامية إلى التمادي في تشجيع استعمالات الرفالات الأنثوية وزيادة الوصول اليها. ومن المتوقع من فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني ببرمجة الرفالات فيما يتصل بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية أن يجري استعراضا مكتبيا وأن يصمم وسيلة لمساعدة البلدان في التغلب على معارضة استعمال الرفالات.

٣٧ - والدعم السياسي الذي لا نظير له لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في دورة الجمعية العامة الاستثنائية يشكل مثالا بارزا للدعوة الفعالة على الصعيد العالمي وفقا لتوصيات التقييم. وتتمثل المهمة المنوطة بكافة الوكالات في دعم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية حتى تقوم بالمتابعة لتحقيق المنجزات والوفاء بالمقاصد والأهداف المتفق عليها. وأنتج الصندوق أيضا تقريرا مستكملا عن الإيدز في عام ٢٠٠١ تحت عنوان

''الوقاية من العدوى، وحماية الصحة الإنجابية: استجابة الصندوق لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتدمج هذه الوثيقة المتعددة النواحي جوانب من جوانب الدعوة لدى الصندوق في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أنها تبرز التجارب البرنامجية الناجحة.

٣٨ - وقد أدت التقييمات القطرية وسائر عمليات الاستعراض إلى إبراز ضرورة الاضطلاع بتعريف تشغيلي أكثر وضوحا للقضايا المتعلقة بنوع الجنس في مجال السكان والتنمية، إلى جانب ملاحظة أن ثمة قدرة وطنية ضعيفة فيما يخص مراعاة الشواغل المتصلة بالفوارق بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية. وبغية تناول هذا، اتخذ الصندوق تدابير عديدة لتعزيز دمج نوع الجنس في برامج الصندوق. وقد أكمل دليل عن التدريب فيما يتصل بالفوارق بين الجنسين، وسوف يتاح هذا الدليل في أوائل عام ٢٠٠٢ للمكاتب القطرية التابعة للصندوق في قوالب مختلفة، تشمل الأقراص الحاسوبية المتراصة - ذاكرة قراءة فقط، وكذلك من خلال شبكة الحواسيب الداخلية.

٣٩ - وفي عام ٢٠٠١، نظمت دورة دراسية لتدريب المدربين في عام ٢٠٠١ بشأن دمج الشواغل المتصلة بالفوارق بين الجنسين في البرامج، وذلك فيما يتعلق بـ ٢٧ متخصصا من أفرقة الدعم التقني القطري. وتمثل الهدف في هذا الشأن فيما يلي: (أ) توضيح المفاهيم الأساسية في ميدان نوع الجنس والسكان والتنمية؛ (ب) تهيئة القاعدة اللازمة لاتباع نهج متماسك في تناول دمج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية على الصعيد القطري؛ (ج) وضع استراتيجية طويلة الأجل لتنمية القدرات في ميدان دمج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية. وشكل المشاركون فريقا أساسيا من متخصصين اثنين أو أربعة في كل من أفرقة الدعم التقني القطري. وقام كل فريق بوضع استراتيجية دون إقليمية تتعلق بالتنفيذ وقام فريقا الدعم في عمان، بالأردن، وفي فيجي بالمتابعة، حيث نظما دورات تدريبية بشأن هذا الموضوع. ومن المتوقع في العام المقبل أن تتخذ إجراءات للمتابعة من قبل سائر الأفرقة. ووضع الصندوق أيضا استراتيجية لدمج منظورات تتعلق بنوع الجنس في حالات الصراع. واستندت هذه الاستراتيجية إلى مشاورات تقنية مع بعض الخبراء في حلقة تدريبية سبق تنظيمها في برايتسلافا بسلوفاكيا في عام ٢٠٠١. وأدمجت هذه الاستراتيجية في المساعدة التي يجري تقديمها في الوقت الراهن إلى أفغانستان. ويخطط الصندوق لتكييف هذه الاستراتيجية على نحو أكبر في البلدان الأفريقية وفي الدول العربية وثمة استراتيجية أخرى يجري إعدادها في الوقت الراهن من خلال مشاورات تدور على صعيد ميداني، وهي تركز على تناول قضية الاتجار في النساء والفتيات. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إبراز وتعزيز الميزة المقارنة

للصندوق في هذا المجال. وكان من المقرر أن تعد هذه الاستراتيجية بنيبال في عام ٢٠٠١، ولكن الاجتماع قد تأجل بسبب أحداث وقعت بذلك البلد.

٤٠ - وفي محاولة لزيادة دمج منظورات كل من الجنسين في الأنشطة الرئيسية، ساند الصندوق عملية إعداد استجابة تتعلق بنوع الجنس في التدخلات البرنامجية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ودُعي الصندوق من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتنظيم مناقشة مائدة مستديرة بشأن هذا الموضوع في محفل أفريقيا الإنمائي في عام ٢٠٠٠، وقد انتهت بإصدار منشور من المنشورات. وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمعقودة في عام ٢٠٠١، تعاون الصندوق مع سائر الوكالات في تنظيم سلسلة من المناسبات التي ركزت على نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم مختلف الوحدات في الصندوق بالتعاون على نحو وثيق في الاضطلاع بدراسات لإبراز كيفية معالجة نوع الجنس في البرمجة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ٢٠٠١، شكل الصندوق أيضا تحالفا مع رابطة الطبيبات الدولية لتدريب الطبيبات على تناول القضايا المتعلقة بنوع الجنس في مجال الصحة، مع التركيز بشكل خاص على الصحة الإنجابية. وثمة حملة بشأن ''وقف دائرة العنف داخل الأسرة'' يجري تحضيرها على نحو مشترك. والجهود قيد الإعداد، في نهاية الأمر، من أجل القيام بتدريب لموظفي البرنامج في ميدان دمج الميزانيات المتصلة بنوع الجنس في البرامج. وهذا التدريب يتضمن الاستجابة لضرورة تعزيز الصلات فيما بين تخصيص الموارد والأهداف البرنامجية القائمة على أساس نوع الجنس.

٤١ - وسعى الصندوق أيضا إلى توفير استجابة مؤسسية للتقييم القطري، بالإضافة إلى نتائج التقييم المواضيعي فيما يتصل بالانتقال في البرامج من تهيئة الوعي إلى تغيير السلوك. ولهذا الهدف، أعد في عام ٢٠٠١ مشروع مذكرة توجيهية بشأن الاتصال لتغيير السلوك. وهي تتضمن مبادئ توجيهية لتخطيط وتنفيذ هذا الاتصال. وعلاوة على ذلك، اتصل الصندوق بجامعة جون هوبكنز لإجراء تقييم في عام ٢٠٠٢ لاحتياجات البرمجة المتعلقة بالاتصال لتغيير السلوك وإعداد مجموعة من الوسائل لبرمجة وتقييم هذا الاتصال. وشرع في عام ٢٠٠١ في العمل بشأن اختيار وقياس نواتج هذا الاتصال إلى جانب تحديد المؤشرات الرئيسية.

سادسا – الإدارة المتعلقة بالنتائج: تشجيع ممارسات الرصد والتقييم

٤٢ – إن اتباع الصندوق لسياسة الإدارة المستندة إلى النتائج قد أسهم بوضوح في تأكيد مدى أهمية الرصد والتقييم في تحقيق برامج أفضل نوعية وإبراز النتائج. وفي نفس الوقت، بذل الصندوق في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ جهودا متناسقة لتعزيز القدرات المؤسسية فيما يتصل بالرصد والتقييم استنادا إلى النتائج، كما هو مبين أدناه.

٤٣ – وعلى سبيل المثال، أدى استعراض اضطلع به في عام ٢٠٠٠ لاستخدام نهج الإطار المنطقي وممارسات الرصد والتقييم إلى حفز الجهود الرامية إلى دراسة المبادئ التوجيهية البرنامجية وتنقيح توجيهات الرصد والتقييم، وذلك في محاولة لتوفيقها مع نهج يستند إلى النتائج. وشمل هذا تنقيح صيغ تخطيط وإبلاغ البرامج بغية تسليط الضوء على مدى أهمية تحديد وتتبع النتائج إلى جانب إنفاذ نهج الإطار المنطقي في رصد وتقييم البرامج. وقد وُضعت الصيغ الجديدة في سياق تشاور وثيق مع مكاتب قطرية مختارة وأفرقة للدعم التقني القطري، وجرى توزيعها على كافة الموظفين في عام ٢٠٠١. وهذه الصيغ متاحة أيضا بالشبكات الحاسوبية الداخلية. وهناك معلم جديد يتمثل في وضع خطة للإدارة البرنامجية. وسوف يضطلع الصندوق باستعراض لاستخدامها في عام ٢٠٠٢. وقد استخدم الاستعراض الذي أجري في عام ٢٠٠٠ كمدخل في الفريق المشترك بين الشعب الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ لتنقيح واستكمال المبادئ التوجيهية البرلمانية. وثمة فريق فرعي للرصد والإبلاغ والتقييم يتناول مختلف القضايا/الثغرات والمجالات التي تحتاج إلى التحسين. ولقد أعد مشروع أولي للمبادئ التوجيهية الأولية المنقحة، وهو يتعرض اليوم لمزيد من الصقل.

٤٤ – ولقد أكملت شبكة التقييم بالصندوق، التي أنشئت في منتصف عام ١٩٩٩، فترة اختبارها التي امتدت سنتين. وخلال هذه الفترة، أثبتت هذه الشبكة بوضوح جدواها بوصفها شبكة للرصد والتقييم مكرسة لتشجيع تبادل المعلومات والتجارب وباعتبارها مصدرا يتضمن إمكانيات لمزيد من النمو. وفي عام ٢٠٠٠، نظمت حلقة تدريبية بهدف بلوغ توافق في الآراء بشأن جوانب تطبيق الإطار المنطقي ومفاهيم الرصد والتقييم التي لا تزال غير واضحة. وحددت هذه الحلقة أيضا بنودا ذات أولوية فيما يتعلق بمجموعة وسائل الرصد والتقييم التي يستخدمها مدراء البرامج بالصندوق، والتي بدأ استخدامها في عام ٢٠٠٠. وتستهدف مجموعة الوسائل هذه إكمال المبادئ التوجيهية البرنامجية لدى الصندوق من خلال توفير مزيد من الإرشادات والخيارات لتحسين ممارسات الرصد والتقييم بالصندوق في إطار مبادئ الإدارة على أساس النتائج. وقد تُرجمت هذه الوسائل إلى الفرنسية والأسبانية، وعرضت بالشبكة الحاسوبية الداخلية وكذلك بموقع ''ويب'' الرئيسي

للصندوق. وأقرت المكاتب القطرية بجدوى مجموعة الوسائل، وذكرت أنها ميسرة الاستخدام. وقامت مراكز شبكة التقييم أيضا بتقاسم مواد ووسائل الرصد والتقييم مع بعض الزملاء في أفرقة الدعم التقني القطري، كما أنها نظمت حلقات دراسية/اجتماعات إعلامية بشأن المواضيع التي تشملها الشبكة.

٤٥ - وفي إحدى الحلقات التدريبية التوجيهية المتعلقة بالإدارة على أساس النتائج، والتي نظمت من أجل أفرقة الدعم التقني القطري، وزع الدليل التوجيهي المتصل بالإدارة على أساس النتائج والمتاح بالانكليزية والفرنسية. وعلاوة على ذلك، وفي محاولة لبناء قدرات المكاتب القطرية وخدمات الدعم التقني القطري، نظم الصندوق في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مجموعة من الحلقات التدريبية الإقليمية لتشجيع البرامج وإدارة المكاتب على أساس النتائج. ووفرت هذه الحلقات نبذه عن الإدارة على أساس النتائج وآثارها بالنسبة لكل من البرامج وإدارة المكاتب، كما أنها شددت على استخدام الإطار المنطقي بوصفه وسيلة لتصميم ورصد وتقييم البرامج، وكذلك تولت دراسة العناصر الأساسية لممارسات الرصد والتقييم فضلا عن قضايا البرامج والإدارة المنبثقة عن نتائج مراجعة الحسابات واستعراضات تطبيقات السياسة. وقد تُرجمت الوحدات التدريبية الناجمة إلى الفرنسية والأسبانية، وعُرضت على شبكة ''ويب''. وشجعت الحلقات التدريبية على الإمعان في تفهم مبادئ ومتطلبات إدارة المكاتب والبرامج التي تستهدف تحقيق النتائج، كما أنها عززت من قيمة وإمكانات الرصد والتقييم. ووفرت أنشطة هذه الحلقات بدورها تغذية عكسية مفيدة جرى الاسترشاد بها في تصميم سائر الأنشطة التدريبية وتحديد مضمونها، وكذلك في صقل ممارسات وإجراءات الرصد والتقييم.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، استجاب الصندوق لما طلبه كل مكتب من المكاتب القطرية من مساعدة تقنية بشأن الرصد والتقييم، وذلك بتنظيم حلقات تدريبية داخل البلدان، وركزت هذه الحلقات على تحديد واختيار المؤشرات، والصلات القائمة بين النتائج ومختلف مستويات البرامج الفرعية، ووضع خطط لأنشطة الرصد والتقييم. وفي إحدى البلدان، وفر دعم مباشر لتوجيه القائمين بالتقييم على الصعيد الوطني في مجال تصميم تقييم برنامجي قطري.

٤٧ - وشجعت أفرقة الدعم التقني القطري مفهوم الإدارة على أساس النتائج في اتصالاتها مع المكاتب القطرية والنظراء الوطنيين، كما أنها اتخذت خطوات لمعالجة انخفاض مستوى مهارات الرصد والتقييم فيما بين موظفي المكاتب القطرية. وقدمت أفرقة الدعم هذه مساعدة داخل البلدان، كما أنها نظمت حلقات تدريبية عديدة بهدف تسليط الضوء على

مدى أهمية الرصد والتقييم وتعزيز المكاتب القطرية والقدرات الوطنية في مجال الإدارة على أساس النتائج. وفي كل من البرامج المصممة حديثا والبرامج الجارية، شدد بصفة خاصة على استخدام الإطار المنطقي كوسيلة إدارية برنامجية وتحديد واختيار مؤشرات الأداء المناسبة. وأثناء التدريب، كان هناك تأكيد أيضا لضرورة الاضطلاع بالتخطيط في وقت مبكر من الدورة البرنامجية لأنشطة الرصد والتقييم وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة. وفي بعض الحالات كان ثمة توسع في مضمون الحلقات التدريبية حتى تشمل جوانب الرصد والتقييم بالتفصيل، بما في ذلك أساليب جمع وتجهيز البيانات وإعداد المؤشرات ووضع أطر الرصد والتقييم. وأبلغت أفرقة الدعم التقني القطري عن توسيع نطاق ما كان يعد في يوم ما حلقات تدريبية للإطار المنطقي كيما تصبح حلقات تدريبية للإدارة على أساس النتائج والإطار المنطقي والرصد والتقييم.

٤٨ - وعلى نحو مطرد، طولبت أفرقة الدعم التقني القطري بأن توفر مساعدة تقنية في وضع البيانات الأساسية اللازمة لقياس فعالية البرامج/المشاريع، وفي إرساء نظم أو أطر للرصد والتقييم، كما جرى، على سبيل المثال، في أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة. وتتولى أفرقة الدعم هذه توجيه الجهود المبذولة لإنشاء نظم لقواعد البيانات البرنامجية، بما في ذلك إنشاء مرفق للرصد والتقييم في السنغال وبوركينا فاسو والكاميرون. وفي نيجيريا، تولت هذه الأفرقة صياغة مبادئ توجيهية للرصد والتقييم فيما يتعلق بكافة التدخلات المتصلة بالسكان. ووفرت أفرقة الدعم المساعدة اللازمة لإقامة شبكة إعلامية من أجل الصين. ويجري تنفيذ هذه الشبكة في أقاليم تجريبية. ولقد قيمت من جانب مدراء البرامج على جميع الأصعدة، وهي تعد موجهة نحو العملاء ومفيدة في تحسين نوعية الرعاية. وقد أبلغ العمال القرويون وموفرو الخدمات أن هذه الشبكة بسيطة ويسيرة الاستخدام. وفي فييت نام، قدمت المساعدة إلى وزارة الصحة حتى تدمج المعلومات المتصلة بالصحة الإنجابية في الشبكة الإعلامية الخاصة بالإدارة الصحية. واتخذت الوزارة قرارا هاما يتمثل في تكوين شبكة إعلامية موحدة للإدارة الصحية. وأفرقة الدعم التقني القطري تعمل بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية على تحقيق هذا المسعى. وفي الفلبين، حيث يجري تشغيل مشروع رائد بشأن شبكة المعلومات الإدارية، ساعدت أفرقة الدعم في إعادة تصميم هذه الشبكة، وفي وضع خطط لإدماجها في الشبكة الحكومية. وكان ثمة اهتمام خاص بدمج المؤشرات البرنامجية القطرية.

٤٩ - وعلى الرغم من خطوات التقدم المتخذة من أجل بث ''ثقافة للرصد والتقييم'' في الصندوق، فإن ثمة عددا من التحديات لا يزال قائما. فمع تحسن تقدير الإطار المنطقي منذ عام ٢٠٠٠، فإن استخدام هذا الإطار بالفعل كوسيلة لتقييم ورصد البرامج على نحو فعال لا يزال محدودا. وعدم توفر بيانات ميسرة الوصول وموثوقة وشاملة، بشكل مناسب

التوقيت، يعوق استخدام نهج الإطار المنطقي بأسلوب فعال، ويعرقل تحديد المؤشرات القابلة للتحقق بشكل موضوعي، ويعطل تحليل التقدم المحرز ووضع نتائج واضحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حركة تعاقب موظفي المشاريع تتسم بالتسارع في بعض البلدان، مما يتطلب جهودا مستمرة في مجالي التدريب وإعادة التدريب.

٥٠ - والصندوق يقوم على نحو مطرد بالدخول في شراكات جديدة وترتيبات مالية تشمل تعدد المانحين، من قبيل النهج القطاعية الشاملة، مما يفرض أيضا تحديات جديدة فيما يتعلق بممارسات الرصد والتقييم. وعلى سبيل المثال، فإن النهج القطاعية الشاملة تدعو إلى توفيق وتبسيط السياسات والإجراءات الخاصة بتخطيط ورصد وتقييم المساعدة الإنمائية. وتثير هذه النهج قضايا هامة أخرى تتعلق بقياس الأداء والعزو والمساءلة/المسؤولية فيما يتصل بالنتائج. وهذا سيتطلب من الصندوق أن يدرس ممارساته كيما يجعلها متمشية مع الممارسات الوطنية في مجال الرصد والتقييم. ويشير هذا أيضا إلى أن ثمة حاجة إلى قيام الصندوق، هو والشركاء، بتزويد الحكومات بالمساعدة في تحسين نظم البيانات الوطنية والمعلومات الإدارية.

٥١ - وكذلك أبرزت أنشطة تنمية القدرات بعضا من القضايا المنهجية المتعلقة بالبرامج وبالرصد والتقييم. وعلى سبيل المثال، وحيثما كان دعم الصندوق يشكل جزءا ضئيلا نسبيا من مجموع الموارد المخصصة للبرنامج الوطني، فإن الشركاء الوطنيين لا يزالون يلتزمون بنهج يستند إلى المشاريع، وهم لا يلمون بالضرورة بمفهوم البرامج الفرعية أو بما يفترض تحقيقه من هذه البرامج. وكانت ثمة صعوبة أيضا في تطبيق نهج الإطار المنطقي في البرامج التي تشمل بلدانا صغيرة عديدة، كما هو الحال في البرنامج دون الإقليمي للصندوق في منطقة المحيط الهادئ.

٥٢ - وقد أكدت الأنشطة المذكورة أعلاه مدى الأهمية التي تحظى بها كفالة الاضطلاع بتفهم مشترك على صعيد المنظمة بأسرها للإدارة على أساس النتائج والإطار المنطقي باعتبار ذلك من وسائل تخطيط ورصد البرامج. وبغية الاضطلاع بالرصد والتقييم على نحو فعال، ينبغي للنظراء والشركاء في البرامج أن يكون لديهم تفهم مشترك للنهج المستند إلى النتائج. وتعزيز هذا التفهم يشكل استثمارا طويل الأجل يحظى بالتزام الصندوق.

سابعا - توصية

٥٣ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بالتقرير الدوري عن التقييم بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/2002/7.